

المصطلح النحوي في مصادر الاحتجاج للقراءات القرآنية

أ.م.د. خالد عبود حمودي

The Grammar term in objection sources for the Holly Quran Readings

Ph.D Prof. Khalid Abood Hamoodi

- The scientists did not care –primarily- in formulating the grammar terms ,but in the meaning that refer to certain specified name and this leads to lot of terms that refer for one name
- There is not (Basri) term and (Kufi) term.. where the (Basri) used by (Kufi) and the (Kufi) used by (Basri) ,with some scarceness specially for the pioneers whom their only concern was studying the grammatical questions away from the beginning of creating an exact grammar school
- The difference of objection sources in their grammatical doctrines and squeeze every source leads to diversity of terms that used in it
- Al Azhary moved lot of grammatical terms and they were (most of them) transferred from (Al Fara'a) who brought a complete quotations about him
- There are new terms , I found that they are first to use , or some objection sources was characterized by itself like (Al Imad) and used by Ali Azhary , (the subject and the object) and also the (underlying present) used by Al Baqooly.
- The gathering between the different terms that refer to the single name , where we find more than term in one question and one subject and this indicates that certain grammar term is captive for certain school .

Le terme grammatical dans les sources d'argument dans les lectures coraniques

P. ajoint : Khaled Aboud Hamoudi

- Le soin des savants n'était pas essentiellement à formuler les termes grammaticaux, mais au sens significant sur le nom marqué, et cela conduit par conséquent à un grand nombre de termes signifiants d'un seul nom.
- Rarement qu'on trouve un terme de Bassrah et un autre de Kouffa , car celui de Bassrah est utilisé chez les gens de Kouffa et celui de Kouffa est utilise chez les gens de Bassrah en particulier parmi les premiers qui étaient occupies seulement à étudier les questions grammaticaux loin d'essayer de former une école grammaticale spécifique.
- Aussi la difference en sources d'argument dans leurs doctrine grammaticaux et selon l'époque de chacune a conduit à la diversité des termes qui en sont utilisés .
- Al Azhari a transferé une grande partie de terme grammatical, dans la plupart transferee de la part d'Al Farraa dont il rapporté des textes complets.
- Je trouve qu'il ya de nouveaux termes utilises dans la première fois, ou qu'ils sont uniquement utilisés par certaines sources d'argument comme : Al Emad (un pronom vient avant un sens vise affirmant par conséquent qu'il est voulu seul), et Al Murattab d' Alfaeel (verbe actif) et Al Murattab d'Al Mafoul (verbe passif) utiliés en particulier par Al Azhari, ainsi Al Hall Al Mukaddar (un mot limité selon le complement circonstanciel) utilisé particulièrement par Al Bacouli.
- La combinaison entre les termes différents utilisés pour un nom désigné, comme nous trouvons plus de termes dans la seule question et le seul sujet . Cela indique que le terme grammaticale fixé ne se limite pas à une école spécifique...

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق والمرسلين سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد

يُعد المصطلح مفتاح كل علم؛ لأنه يعطيه صفة الجامع المانع، لكي يكون المصطلح حصناً منيعاً، حتى لا يتبادر إلى الذهن إلا صورته. ومن الصعب الوصول إلى أصل المصطلحات النحوية لفقدان أغلب أمات الكتب النحوية وضياح علم كثير كان يمكن أن ينفع الباحثين والدارسين. وتكمن أهمية البحث في أنه يتناول اختلاف المصطلح النحوي في مصادر الاحتجاج للقراءات القرآنية على مدى أربعة قرون اختلفت من حيث المنهج والحجم والمذهب النحوي مرتبطة بالنص القرآني.

واقتضى البحث أن يكون في ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة وتمهيد وتلحقها خاتمة. تناولت في التمهيد المصطلح لغةً واصطلاحاً. وتناولت في المبحث الأول مصطلحات الفعل، وفيه تناولت أهم المصطلحات التي وردت والخلاف في استعمالها، وتناولت في المبحث الثاني مصطلحات الاسم، وفيه وضحت أهم المصطلحات الدالة على الاسم والخلاف الذي ورد فيها، أما المبحث الثالث مصطلحات الحروف والأدوات، وفيه تناولت أهم المصطلحات التي تخص الحروف والأدوات التي وردت في مصادر الاحتجاج. وأوجزت في الخاتمة أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

واتبعت في هذا البحث منهجاً يقوم على تخريج القراءات القرآنية من مصادرها، وإيراد اختلاف القراءة في الهامش منعاً للإطالة، وذكر شيوع استعمال المصطلح لدى البصريين أو الكوفيين في بداية دراسة كل مصطلح، وترتيب المصطلحات بحسب الحروف الهجائية داخل المبحث الواحد.

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ويرزقني به التوفيق والسداد، إنه سميع مجيب.

التمهيد

المصطلح لغةً واصطلاحاً

المصطلح -لغةً- مأخوذ من مادة (صلح)، والإصلاح نقيض الإفساد، وتصلح القومُ واصتالحوأ بمعنًى واحد^(١).

أمّا في الاصطلاح فهو "عرف يتفقُ عليه جماعةٌ فإذا شاع أصبح علامة على ما يدلُّ عليه"^(٢)، أو هو "اتفاق طائفة على شيء مخصوص. والاصطلاح اتفاق في العلوم والفنون على لفظ أو رمز معيّن لأداء مدلول خاص"^(٣).

ولا يمكن الاعتقاد -سلفاً- أنّ صوغ المصطلح النحويّ أو النّظر فيه كان غاية النّحاة الأوائل؛ لأنّ المصطلح النّحويّ هو دلالة أو علم لباب نحوي أو ظاهرة نحويّة، ولا يُعقل أن تتّجه جهود النّحاة بدءاً- إلى اختيار مصطلح معيّن؛ لأنّ ذلك الاختيار لم يكن بضمن منهجهم القائم على استقراء اللّغة واستنباط القواعد والأصول، إلّا أنّه -بعد تفعيد القواعد ووضع الأصول والفروع- تمّ التّواضع والاصطلاح على عدد من المصطلحات، والدليل على ذلك ورود الكثير من الأبواب والموضوعات النّحويّة في كتاب سيبويه غفلاً من المصطلحات التي تدلُّ عليها؛ إذ كان يصف تلك الأبواب والموضوعات بعبارات طويلة ليدلّ على المراد من هذا الباب أو ذلك الموضوع. فهو يقول عن الاشتغال: "هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل، قدّم أو أخر، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم"^(٤).

(١) ينظر لسان العرب (صلح) ٥١٦/٢-٥١٧.

(٢) بحوث مصطلحية ٧.

(٣) المعجم الوجيز (صلح) ٣٦٨.

(٤) الكتاب ٨٠/١، وينظر نظرية المعنى في الدراسات النّحوية ٥٥-٥٦، ومدرسة البصرة

وقد أدّى هذا الوصف إلى طول العنوانات لدى سيبويه ما يمثل مرحلة تطورية غير ناضجة من حياة المصطلح النحويّ يمتزج فيها مفهوم المصطلح للفكرة النحوية مع حدودها أو تعريفها^(١).

ولأنّ المصطلحات خلاصة العلوم وأدواتها للتعبير عن موضوعاتها كان لا بُدّ للنحو من مصطلحات تكون أعلاماً على موضوعاته؛ "لأنّ معرفة النحو مرهونة بمعرفة مصطلحاته"^(٢) لذلك سائرت المصطلحات نشأة النحو وتطوّره، وكانت خلاصة جهود تضافر -على تقديمها- علماء العربية الأوائل^(٣).

ومن المعلوم أنّ المصطلح النحويّ تطوّر تطوّرًا بطيئًا من معناه اللغوي حتّى أصبح يدلّ على معناه العلميّ، ومن يقرأ كتب النحو في القرنين الثاني والثالث الهجريّين يلاحظ عدم استقرار كثيرٍ من المصطلحات لدى أئمة النحو في ذلك الوقت^(٤).

وهناك مسألة مهمة لا بُدّ من الإشارة إليها، وهي صعوبة الحكم بنسبة هذا المصطلح أو ذاك إلى نحويّ بعينه، فكتب النحو القديمة تساهلت كثيرًا في نسبة المصطلحات إلى أصحابها، ويؤثر بعضها الإعمام بدل التخصيص، لذا كانت مسألة تحقيق نسبة المصطلحات إلى أشخاص معيّنين من أكبر الصعوبات التي واجهها البحث في المصطلح النحويّ^(٥)، ولهذا السبب أثرتُ ألاّ أسمى هذا المصطلح بالبصريّ وذلك بالكوفيّ، بل وجدتُ من الأصلح تسمية بعض المصطلحات بأنّها شاع استعمالها لدى أهل البصرة وبعضها الآخر بأنّها شاع استعمالها لدى أهل الكوفة.

(١) ينظر المصطلح النحوي ٢٤، ومدرسة البصرة ٣٢٩، ٣٣٠-٣٣١.

(٢) المصطلح النحوي (المقدمة) ز.

(٣) ينظر بحوث مصطلحية ٣٠-٣١، والبحث النحوي في تهذيب اللغة ٢٩.

(٤) ينظر المصطلح الكوفي ١٤، ١٦.

(٥) ينظر المصطلح النحوي (المقدمة) ح.

المبحث الأول

مصطلحات الفعل

الفعل اللازم والمتعدي وغير الواقع والواصل والمفضي
اللازم والمتعدي من المصطلحات التي شاع استعمالها لدى البصريين، يقول سيبويه: "هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل، ولم يتعدّه، فعله إلى مفعول آخر"^(١). أمّا غير الواقع والواقع فمن المصطلحات التي شاع استعمالها لدى الكوفيين، قال الفراء موضحاً قصده بالوقوع بأنّ الفعل متعدّد: "وقوله: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ هود ٦٩ فأما السّلام فقول يُقال، فنُصب لوقوع الفعل عليه، كأنك قلت: قلتُ سلاماً"^(٢).

واستعمل الأزهري مصطلحي اللازم والمتعدي بقوله: "العرب تقول: بيّنت الشيء فبيّن، أي تبين لازم و(متعدّي)، ومثله: قدّمته فقدّم أي: تقدّم ونوّرته فنور"^(٣). ومما ورد من مصطلح الواقع وغير الواقع قول ابن خالويه في قراءة قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنهَا نُودِيَ يَنْمُوسَىٰ ۖ﴾ ^(١١) ^{﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾} طه ١١-١٢: "يُقرأ بفتح الهمزة وكسرها، فالْحُجَّة لمن فتحها: أنه أوقع عليها: (نودي)، فموضعها على هذه القراءة نصب"^(٤).

أمّا الأزهري فقد جمع بين اللازم والواقع في قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ﴾ ^{﴿فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾} البقرة ٢٨١، يقول: "ترجعون فعل لازم غير واقع، وترجعون مفعول من رجعتّه، فالأوّل واقع والثاني لازم"^(٥).

(١) الكتاب ٣٣/١.

(٢) معاني القرآن للفراء ٤٠/١.

(٣) القراءات وعلل النحويين ١٤٣/١، في الأصل (متعدي) ولعلّ الأصوب ما أثبتناه.

(٤) الحُجّة في القراءات السبع ٢١٤. قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالفتح، والباقون بالكسر. ينظر البديع ١٨٢.

(٥) القراءات وعلل النحويين ٩٩/١، وكان الأصوب أن يقول: والأوّل لازم والثاني واقع. وقراءة أبي عمرو بفتح التاء، والباقيين بضمّها. ينظر البديع ٧٢.

وزهد ابن خالويه إلى تسمية المتعدي إلى مفعول واحد باللازم إلى مفعول واحد، يقول في قوله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾ البقرة ١٠٦: "يُقرأ بضم النون وفتحها، فالْحُجَّة لمن ضم: أنَّ المعنى ما نُنسخك يا مُحَمَّد من آية كقولك: أنسخت زيدا الكتاب، ويجوز أن يكون ما نُنسخ من آية: أي نجعلها ذات نسخ كقوله تعالى: ﴿فَأَقْبِرْهُ﴾ عبس ٢١ أي جعله ذا قبر، والحُجَّة لمن فتح أنه جعله من الأفعال اللازمة لمفعول واحد" (١).

واستعمل مصطلح الوصل للدلالة على التعدية، يقول ابن خالويه في قراءة من فتح همزة (أن) في قوله تعالى: ﴿آمَنْتُ أَنَّهُ﴾ يونس ٩٠: "والْحُجَّة لمن فتح أنه وصل آخر الكلام بأوله وهو يريد: آمنت بأنه، فلما أسقط الباء وصل الفعل إلى أن فعمل فيها" (٢).

واستعمل الأزهرى، وابن خالويه الفعل (أفضى) للدلالة على التعدية في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ﴾ سبأ ٢٠، قال الأزهرى: "ومن قرأ (ولقد صدق عليهم إبليس ظنه) فإنَّ الفرَّاء قال: أراد: ولقد صدق عليهم إبليس في ظنه، فحذف (في) وأفضى الفعل إلى (ظنه) فنصبه" (٣)، في حين أن الفرَّاء لم يستعمل الفعل (أفضى) قال: "وتقرأ (ولقد صدق عليهم إبليس ظنه) نصبت الظنَّ على قوله: ولقد صدق عليهم في ظنه" (٤). إذاً الفعل (أفضى) كان من استعمال الأزهرى وليس الفرَّاء.

(١) الحُجَّة في القراءات السبع ٦٣. الضم قراءة ابن عامر، والفتح قراءة الباقيين. ينظر التذكرة ٣٢٠/٢.

(٢) الحُجَّة في القراءات السبع ١٥٩. الفتح قراءة حمزة، والكسائي، والكسر قراءة الباقيين. ينظر البديع ١٣٦.

(٣) القراءات وعلل النحويين ٥٥٣/٢، والتشديد قراءة عاصم، وحمزة، والكسائي، والتخفيف قراءة الباقيين. ينظر البديع ٢٣٥.

(٤) معاني القرآن للفرَّاء ٣٦٠/٢.

أما ابن أبي مريم فقد استعمل النقل للدلالة على التعدية بالهمزة والتضعيف، يقول: "فالنقل بالهمزة مثل النقل بالتضعيف"^(١).

الفعل المبني للفاعل والمفعول به وما سُمِّي فاعله ولم يُسمَّ فاعله والمرتبب للفاعل والمرتبب للمفعول:

شاع استعمال الفعل المبني للفاعل والمفعول لدى البصريين، أما الكوفيون فقد شاع لديهم استعمال ما سُمِّي فاعله وما لم يُسمَّ فاعله^(٢).

وأورد المهدوي مصطلح الفعل المبني للفاعل والفعل المبني للمفعول في قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا﴾ النور ٣٦ يقول: "من قرأ بفتح الباء فإنه بنى الفعل للمفعول... ومن كسر الباء بنى الفعل للفاعلين"^(٣).

واستعمل الباقلوي مصطلح المجهول، قال في قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿لَخَسَفَ بَنَّا﴾ القصص ٨٢: "ومن قال (لخسف بنا) على المجهول فإنه أقام الجار والمجرور مقام الفاعل"^(٤).

والمبني للمجهول من المصطلحات التي وردت في العين وشاع استعمالها لدى البصريين^(٥).

ومما ورد من استعمال مصطلح ما لم يُسمَّ فاعله قول الأزهري في قراءة ابن عامر، ونافع، قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ﴾ التوبة ١٠٩ بضم الألف: "المعنى واحد في القراءتين، إلا أن الضم يدل على أنه لم يُسمَّ فاعله، والنصب يدل

(١) الكتاب الموضح ٥٧٦/٢-٥٧٧.

(٢) ينظر معاني القرآن للقرآن ١/١٠٢، والأصول ١/٧٢، وإيضاح الوقف والابتداء ١/١٥٢.

(٣) الموضح ٥٧٥. الفتح قراءة ابن عامر، وأبي بكر عن عاصم، والكسر قراءة الباقيين. ينظر البديع ٢٠٣.

(٤) كشف المشكلات ٢/٢٠٤. قراءة عاصم، ويعقوب بفتح الخاء والسين، والباقيين بضم الخاء وكسر السين. ينظر البديع ٢٢١.

(٥) ينظر العين ٧/٢١٦، ٣٨٥، والمدارس النحوية (شوقي ضيف) ٢٠٠.

على الفاعل والمفعول^(١) وهنا استعمل مصطلح (الفاعل والمفعول) للدلالة على ما سُمِّي فاعله.

ومن ذلك استعمال ابن خالويه مصطلح (فعل فاعل) للدلالة على ما سُمِّي فاعله، في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْأَلْ﴾ البقرة ١١٩ يقول: "فأما من ضم التاء فإنه جعله فعل ما لم يسم فاعله ومن فتحها فإنه جعلها فعل فاعل"^(٢).

أما الباقلوي فقد استعمل مصطلحاً أرى أنه انفرد به، وهو المرتب للفاعل والمرتب للمفعول، قال: "قوله: ﴿يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ الممتحنة ٣ مرتباً للمفعول، و﴿يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ مرتباً للفاعل. أي: يفصل الله بينكم"^(٣)، وقال -أيضاً- في قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ النور ٣٦-٣٧: "فمن قرأ مرتباً للفاعل، يرتفع (رجال) بفعله، ومن قرأ (يسبح) مرتباً للمفعول، فـ(رجال) يرتفع بفعل مضمر"^(٤).

الفعل المضارع والمستقبل والمنتظر و(يفعل):

المضارع من المصطلحات التي شاع استعمالها لدى البصريين بدءاً من سيبويه، أما المستقبل فهو من المصطلحات التي شاع استعمالها لدى الكوفيين، قال أبو البركات الأنباري: "إن قال قائل لم كانت الأفعال ثلاثة: (ماضٍ، وحاضر، ومستقبل)؟ قيل: لأن الأزمنة ثلاثة، ولما كانت ثلاثة وجب أن تكون الأفعال ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل"^(٥)، فالكوفيون يرون أن الأمر مقتطع من المضارع

(١) القراءات وعلل النحويين ٢٦٣/١. وقراء الباقرين بفتحها. ينظر البديع ١٣٢.

(٢) الحجة في القراءات السبع ٦٤. والفتح قراءة نافع، ويعقوب، والضم قراءة الباقرين. ينظر البديع ٦٠.

(٣) كشف المشكلات ٣٦١/٢. والضم قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، ونافع، والفتح قراءة عاصم، ويعقوب، وقرأ ابن عامر (يُفَصِّلُ). ينظر البديع ٢٨٠.

(٤) كشف المشكلات ١٥٨/٢. فتح الباء قراءة ابن عامر، وأبي بكر عن عاصم، وكسرُها قراءة الباقرين. ينظر البديع ٢٠٣.

(٥) أسرار العربية ٣١٥، وينظر الكتاب ١٣/١، ١٤، وإيضاح الوقف والابتداء ١٥٣/١.

فيدرج تحت المستقبل، قال السيوطي: "الفعل ثلاثة أقسام خلافاً للكوفيّين في قولهم قسماً وجعلهم الأمر مقتطعاً من المضارع"^(١).

أمّا مصطلح (يفعل) فقد استعمله سيبويه للدلالة على الفعل المضارع^(٢). وذهب بعض الباحثين إلى أنّ مصطلح (يفعل) من تعبيرات الفرّاء والكوفيّين^(٣)، إلّا أنّ استعمال الفرّاء هذا المصطلح ليس دليلاً على أنه من ابتكاراته هو أو الكوفيّين.

قال ابن خالويه في قوله تعالى: ﴿لَتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ إبراهيم ٤٦ بأنّه قرئ "الترّول" بفتح اللام الأولى وضمّ الأخيرة، فالأولى لام التوكيد، والأخيرة أصلية لام الفعل، وضمّها علامة الفعل المضارع كما تقول: إنّ زيداً ليقول^(٤).

وفي قوله تعالى: ﴿يَرْثُنِي وَيَرِثُ﴾ مريم ٦ قال أبو منصور: من قرأها بالجزم فإنّها جواب الأمر، ومن رفعهما فلأنّه صفة للولي، كأنّه في الكلام: هب لي من لدنك ولياً وارثاً. أقيم المضارع مقام الاسم وجُعِلَ حالاً^(٥).

أمّا مصطلح المستقبل فقد استعمله ابن خالويه في قوله تعالى: ﴿وَنَزَلَ الْمَلَكُ تَنْزِيلاً﴾ الفرقان ٢٥، يقول: "قرأ ابن كثير وحده (ونُزِلَ الملائكة) بالنصب و(تنزل) بنونين، الأولى علَم الاستقبال"^(٦)، ويشير الأزهريّ -كذلك- إلى أنّ "أن" و(أن لا) تنصبان المستقبل^(٧)، وقال: "العرب تنصب بـ(حتى) الفعل المستقبل وهو أكثر كلام العرب"^(٨).

(١) همع الهوامع ٣٤/١.

(٢) ينظر الكتاب ٢٤٥/٣، ٥٤/٤.

(٣) ينظر المصطلح النحوي ١١٤.

(٤) إعراب القراءات السبع ٣٣٦/١. قرأ الكسائي (لَتَزُولُ) بفتح اللام الأولى وضم الثانية، والباقون بكسر الأولى وفتح الثانية. ينظر البديع ١٥٥.

(٥) القراءات وعلل النحويين ٣٦٢/١. الجزم قراءة أبي عمرو، والكسائي، والرقع قراءة الباقيين. ينظر البديع ١٧٧.

(٦) إعراب القراءات السبع ١٢٠/٢. قراءة الباقيين (نُزِلَ) بنون واحدة. ينظر البديع ٢٠٥.

(٧) القراءات وعلل النحويين ١٦٨/١.

(٨) القراءات وعلل النحويين ٧٨/١.

أما مصطلح المُنتظر فقد استعمله أبو زرعة للدلالة على الفعل المضارع أو المستقبل، يقول في قراءة أبي عمرو، ويعقوب: (هل هنّ كاشفاتٌ ضرّة) لقوله تعالى: ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرُورِهِ﴾ الزمر ٣٨: "حُجّة أبي عمرو: أنّ الفعل منتظر وأنه ممّا لم يقع... وحُجّة الإضافة أنّ الإضافة قد استعملها العرب في الماضي والمنتظر، وأنّ التّوئين لم يستعمل إلا في المنتظر خاصّة" (١).

أما قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ﴾ الصّف ٨ فقد قرئ: (والله متمّ نورَه) بالتّوئين وهي قراءة ابن عامر، وأبي عمرو، ونافع، "وحجتهم أنّ الفعل مُنتظر، فالتّوئين الأصل، وهو وعدٌ من الله في ما يُستقبل وفي حال الفعل كما تقول: أنا ضاربٌ زيداً... (و) أنّ الإضافة قد استعملها العرب في الماضي والمنتظر، وأنّ التّوئين لم يستعمل إلا في المُنتظر خاصّة" (٢)، وهنا استعمل مصطلحي المستقبل، والمنتظر للدلالة على المستقبل.

وممّا ورد من مصطلح (يفعل) قول أبي علي النّحوي: النّون الشّديدة "إذا دخلت على يفعل فُتِح لدخولها، ويبنى الفعل معها على الفتح" (٣).
أما ابن أبي مريم فقد تطوّر لديه مصطلح المستقبل ليدلّ على الزّمن المستقبل، يقول في قراءة قوله تعالى: ﴿كَاشَفَتْ ضُرُورُهُ﴾ و﴿مُمَسِكَتُ رَحْمَتِهِ﴾ الزمر ٣٨ بالتّوئين والنّصب: إنّ "كلّ واحدةٍ من الكلمتين أعني (كاشفات) و(ممسكات) اسم فاعل عمِلَ عملَ الفعل، ويُراد به الزّمان المستقبل" (٤).

كان الناقصة والتامة والمكتفية التي بمعنى الحدوث والوقوع:

قال سيبويه: "هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول، فيه لشيء واحد، فمن ثمّ ذكّر على حدثه ولم يُذكر مع الأوّل، ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل، كما لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول

(١) حُجّة القراءات ٦٢٣. وقرأ الباقر بالإضافة. ينظر البديع ٢٤٦.

(٢) حُجّة القراءات ٧٠٨. وقراءة الباقرين بالإضافة. ينظر البديع ٢٨٠.

(٣) الحُجّة للقراء السبعة ٢٩٣/٤.

(٤) الكتاب الموضح ١١١٤/٣. وهي قراءة أبي عمرو، ويعقوب أنفة الذكر.

الأول... وذلك قولك: كان ويكون وصار^(١). أمّا الأخفش فقد عبّر عن (كان) الناقصة بأنها (فعل لا يستغني عن خبر)، أمّا (كان) التامة فعبر عنها بأنها (فعل لا يحتاج إلى خبر)^(٢).

قال الزّجاجي: "واعلم أنّ لكان أربعة مواضع: تكون ناقصة، وهي التي... تحتاج إلى اسم وخبر... وتكون تامة تكفي باسم واحد لا خبر فيه"^(٣). ويشير مكّي إلى أنّ من أنواع (كان) " (كان) ناقصة، تحتاج إلى اسم وخبر"^(٤)، وسماها أبو عليّ النحويّ بـ" (كان) المقتضية للخبر"^(٥)، والباقوليّ بأنها بمعنى صار^(٦).

وذهب الأزهرّي، والباقوليّ إلى تسمية (كان) التامة بـ(المكتفية) يقول الأزهرّي في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مِنْفَالاً حَبَّةٌ مِنْ خَرْدَلٍ﴾ الأنبياء ٤٧: "من نصب (منفَال حَبَّة) فالمعنى: وإن كان العمل أو الإيمان زنة حبة من خردل. ومن رفع فالمعنى: وإن حصل للعبد زنة حبة من خردل، وهذه تُسمّى كان المكتفية"^(٧). وفي قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾ البقرة ٢٨٢ قال: "من رفع (تجارة حاضرة) جعل (كان) مكتفية بالاسم دون الخبر"^(٨)، في حين قال المهدويّ: "ومن رفع فإنه جعل كان بمعنى وقع، والتقدير: إلا أن تقع تجارة حاضرة"^(٩).

(١) الكتاب ٤٥/١.

(٢) ينظر معاني القرآن للأخفش ٣٤٨/١، ٤٧٧/٢.

(٣) الجمل (الزّجاجي) ٤٨.

(٤) الكشف ١٨٩/٢.

(٥) الحجة للقراء السبعة ٤٢٠/٢.

(٦) ينظر كشف المشكلات ٧٦/٢.

(٧) القراءات وعلل النحويين ٤٠٧/٢، وينظر كشف المشكلات ٣٠٩/١، ٣٧٠. قراءة نافع برفع (منفَال حَبَّة)، والباقيين بالنصب. ينظر البديع ١٩٠.

(٨) القراءات وعلل النحويين ١٠١/١، وينظر ١٣٨، ١٤٦، ٢٠٧. وقراءة عاصم بالنصب، والباقيين بالرفع. ينظر البديع ٧٣.

(٩) الموضح ٣١٩، وينظر ٣٦١، إذ سماها بـ(كان) التي بمعنى الحدوث.

وصرّح الباقرلي بـ(كان) التامة، يقول في قوله تعالى: ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾ النحل ٩٢: "(أن تكون) هاهنا تامة"^(١).

المبحث الثاني

مصطلحات الاسم

الاسم المصمود له وغير المصمود له:

مصطلحان استعملهما الفراء للدلالة على المعارف عدا العلم والضمير^(٢). ومن الباحثين من أشار إلى أن الخليل استعمل ما يقابل مصطلح المصمود وهو المقصود، وأن هناك نسخة من نسخ معاني القرآن للفراء أشار المحقق إلى أن الفراء استعمل مصطلح (مقصود) بدلاً من مصمود^(٣).

واستعمل الأزهرى هذا المصطلح نقلاً عن الفراء في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ الفاتحة ٧، قال: "قال (أي الفراء): جاز أن يكون (غير) نعتاً لمعرفة لأنها قد أضيفت إلى اسم فيه ألف ولام، وليس بمصمود له ولا الأول بمصمود له"^(٤).

الاسم الموصول والمبهم والناقص:

استعمل سيبويه مصطلح الصلة للدلالة على صلة الموصول، وكذلك فعل الفراء^(٥). أمّا المبهم فقد استعمله سيبويه للدلالة على أسماء الإشارة، وعلى الأسماء الموصولة^(٦). واستعمل الفراء مصطلح المبهم للدلالة على ما ليس بمعلوم من الأسماء^(٧).

(١) كشف المشكلات ٢٩/٢.

(٢) معاني القرآن للفراء ٣٣٢/٢.

(٣) ينظر العين ١٣٥/٣، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٧/٣، والمصطلح النحوي عند الفراء ١٣٠.

(٤) القراءات وعلل النحويين ٢٤/١، وينظر معاني القرآن للفراء ٧/١.

(٥) ينظر الكتاب ١٠٧/٢، ومعاني القرآن للفراء ١٧٧/٢.

(٦) ينظر الكتاب ٥/٢، ٤١١/٣.

(٧) المذكر والمؤنث (الفراء) ٧٠-٧١، وينظر المصطلح النحوي ١٦٧.

واستعمل أبو زرعة مصطلح الصلّة بقوله: "الصلّة والموصول اسم واحد"^(١). وأورد المهدوي مصطلح المبهم في قراءة ابن كثير قوله تعالى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا﴾ النساء ١٦ بتشديد النون في (الَّذَانِ)، يقول: "وقيل: إنّما شُدَّتْ النون ليفرق بين النون التي تُحذف للإضافة، نحو قوله: غلاما زيدا، وبين النون التي تكون في تنثية المبهم فلا تُحذف، إذ لا تُضاف فجُعِلَ التشديد فرقاً بينهما"^(٢). وتبعه -في ذلك- ابن أبي مريم في حديثه عن قوله تعالى: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾ لقمان ٣، قال: قُرِئَ "(ورحمة) بالنصب. والوجه أنه مصدر في موضع الحال. وذو الحال هو الاسم المبهم والعامل فيه معنى الإشارة"^(٣). والذي يظهر لي أنّ مردّ تسمية أسماء الإشارة والأسماء الموصولة بالمبهمة يعود إلى أنّ أسماء الإشارة قد توصل، قال الفرّاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَلَكَ يَمِينُكَ يَمُوسَى﴾ طه ١٧: "بيمينك في مذهب صلة لتلك؛ لأنّ تلك وهذه توصلان كما توصل الذي قال الشاعر:^(٤)

عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ
أَمِنْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

... يريد الذي تحمّلين طليق"^(٥).

أمّا مصطلح الاسم الناقص فقد استعمله ابن خالويه، قال في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمَلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ يس ٣٥: الهاء "عائدة على (ما) في صلتها، لأنّها من أسماء النواقص التي تحتاج إلى صلة وعائد"^(١).

(١) حُجّة القراءات ٢٦٢.

(٢) الموضح ٣٥٨، وينظر ٤٧٢-٤٧٣. وقراءة الباقيين بتخفيف النون. ينظر البديع ٨٨.

(٣) الكتاب الموضح ١٠١٢/٢. وقراءة حمزة برفع (رحمة)، ونصبها قراءة الباقيين. ينظر البديع ٢٢٧.

(٤) الشاهد لابن مفرغ، وهو في لسان العرب (حدس) ٤٧/٦-٤٨، وفيه: نجوت وهذا، وخزانة الأدب ٣٠٨/٤، ٤١/٦.

(٥) معاني القرآن للفرّاء ١٧٧/٢.

وثمة استعمالان ومصطلحان ذكرهما الباقرلي للاسم الموصول (الذي)، أحدهما: أنه جنس في معنى الجماعة، يقول في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ الزمر ٣٣: "(الذي) هاهنا جنس، لأن خبره جمع، وهو قوله: (أولئك) ولا يراد به واحد"^(٢). والآخر: أنه مصدري يؤول بتقدير المصدر، فقوله تعالى: ﴿وَحُضِّمْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ التوبة ٦٩ في مذهب سيبويه تقديره كالذي خاضوا فيه، أمّا مذهب يونس، والأخفش فـ(الذي) مصدري، والتقدير: كالخوض الذي خاضوا^(٣).

الاسم الموقت وغير الموقت:

مصطلحان استعملهما الفراء للدلالة على المحدود أو المقيد أو غير المبهم من المعارف والنكرات، فالموقت هو العلم المعين المعروف بالعلمية والضمير، وغير الموقت هو النكرة، وقد تكون المعرفة غير موقّعة أيضاً كالموصلات والمشتقات المحلاة بـ(ال)، يقول الفراء: إن "صلة النكرة تصير كالموقّعة لها، ألا ترى أنك إذا قلت: مررتُ برجل في دارك، أو بعبدٍ لك في دارك، فكأنك قلت: بعبدك أو بسايسِ دابّتك"^(٤).

استعمل الأزهرى مصطلح الموقت وغير الموقت في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ الفاتحة ٧ بأن (غير) نكرة غير موقّعة ولا تكون نعتاً إلا لمعرفة غير موقّعة، يقول نقلاً عن الفراء: "(وغير) في مذهب نكرة غير موقّعة، فلا يكون

(١) الحجة في القراءات السبع ٢٧٢، وينظر ١٨٥. وكذلك فعل الكرمانى في مفاتيح الأغاني ١١٩. قراءة حمزة، والكسائي، وأبي بكر عن عاصم (عملت) بغير هاء، والباقرين (عملته) بهاء، ينظر التذكرة ٢/٦٣٠.

(٢) كشف المشكلات ٢/٢٧٢.

(٣) ينظر الكتاب ١/٨٦-٨٧، ومعاني القرآن للأخفش ٢/٥١١، وكشف المشكلات ١/٥٠١-٥٠٢.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/٥٥، وينظر البحث النحوي في تهذيب اللغة ٨٨.

نعتاً إلا لمعرفة غير موقّعة... وقد يجوز أن يجعل الذين قبلها في موضع توقّعت، وتخفّض (غير) بمعنى التكرير: (صراط غير المغضوب عليهم)^(١).

وقال -أيضاً- نقلاً عن الفراء في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾ النور ٣١: "من قرأ (غير أولي الإربة) بالخفض فإنه نعت للتابعين، وليس التابعون بموقّتين، فكذاك صلحت (غير) نعتاً لهم وإن كانوا معرفة"^(٢).

البدل وعطف البيان والترجمة والتفسير والتكرير والمبين:

البدل من المصطلحات التي شاع استعمالها لدى البصريين، وكذلك عطف البيان، أو التبيين. أمّا الترجمة، والتفسير، والتكرير فمن المصطلحات التي استعملها الفراء للدلالة على البدل، ويرى الدكتور شوقي ضيف أن الفراء أكثر من تسمية البدل تكريراً وتبييناً وتفسيراً وترجمة، وكأنه أراد أن يشرح معناه، لكن الملاحظ أن الفراء لم يستعمل التبيين في معانيه قط. والملاحظ -أيضاً- أن الخليل، وسيبويه استعملا التفسير، والتكرير، قبل الفراء للدلالة على البدل^(٣).

وذهب الأزهرى إلى أن قراءة ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب قوله تعالى: ﴿جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ عَطَاءٌ حِسَابًا﴾ (٣٦) رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴿النَّبأ ٣٦-٣٧: بجرّ (ربّ السماوات) هي على جعل الربّ بدلاً من قوله (ربك)^(٤)، وكذلك ما أورده مكّي في قوله تعالى: ﴿بَرِيَّةٍ الْكَوَاكِبِ﴾ الصافات ٦ يقول: "وحجّة من نوّن (بزيئة)،

(١) القراءات وعلل النحويين ٢٥/١، وينظر معاني القرآن للفراء ٧/١، والمقصود بالتكرير هنا البدل.

(٢) القراءات وعلل النحويين ٤٥٠/٢، وينظر معاني القرآن للفراء ٢٥٠/٢، ونصّب (غير) ابن عامر، وأبو بكر عن عاصم، وجرّها الباقون. ينظر البديع ٢٠٢.

(٣) ينظر الكتاب ١٥٠/١، ومعاني القرآن للفراء ٣٤٨/١، ومعاني القرآن للأخفش ١٤٤/١، والمقتضب ١١١/٣، والمدارس النحوية (شوقي ضيف) ٢٠١-٢٠٢، والمصطلح النحوي عند الفراء ٨٧، ١٣٤-١٣٥.

(٤) ينظر القراءات وعلل النحويين ٧٤٤/٢. وقراءة ابن كثير، وأبي عمرو، ونافع برفع (ربّ). ينظر البديع ٢٩٣.

وخفض (الكواكب) أنه عدل عند الإضافة، فأثبت التنوين عند عدم الإضافة، وجعل (الكواكب) بدلاً من (زينة)، لأنها هي الزينة للسماء^(١).

واستعمل المهدوي، والباقولي، وابن أبي مريم مصطلح عطف البيان، يقول المهدوي في قوله تعالى: ﴿كَفَّرَ طَعَامُ﴾ المائدة ٩٥: "من رفع طعاماً ونون كفارة، فإنه جعل طعاماً عطف بيان، لأن الطعام هو الكفارة"^(٢). ويقول الباقلوي في قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي﴾ الشورى ١٠: "(ذلكم) مبتدأ، (الله) عطف بيان"^(٣).

واستعمل الأزهرى، والباقولي مصطلح الترجمة، يقول الأزهرى في قوله تعالى: ﴿فَدْيَةُ طَعَامٍ مَسْكِينٍ﴾ البقرة ١٨٤: "من قرأ: (فدية طعام مسكين) رفع قوله طعام مسكين؛ لأنه ترجمة عن فدية"^(٤).

واستعمل الأزهرى، وأبو زرعة، والمهدوي، وأبو شامة مصطلح التكرير. ففي قوله تعالى: ﴿أَوْ كُظِّلِمَتْ فِي بَحْرِ لُجِّي يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمْتُ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ النور ٤٠، يقول أبو زرعة: "قرأ ابن كثير... (سحاب) منوناً، (ظلمات) مكسورة التاء. فجعله تكريراً أو بدلاً من الظلمات الأولى، والتقدير: أو كظلمات ظلمات"^(٥).

(١) الكشف ٢٢١/٢. قراءة عاصم، وحزمة بتنوين (زينة). والباقيين بغير تنوين، وروى أبو بكر عن عاصم (الكواكب) نصباً، وقرأ الباقلون بالجر. ينظر البديع ٢٤١.

(٢) الموضح ٣٨١. وقراءة ابن عامر، ونافع بالإضافة، والباقيين بالتنوين ورفع (طعام). ينظر البديع ٩٧.

(٣) كشف المشكلات ٢٩١/٢، وينظر الكتاب الموضح ٤٧٧/١.

(٤) القراءات وعلل النحويين ٧٢/١، وينظر كشف المشكلات ٣٩٨/٢. قراءة نافع، وابن ذكوان عن ابن عامر (فدية طعام) بالإضافة، وقراءة الباقيين بتنوين (فدية) ورفع (طعام). ينظر البديع ٦٤.

(٥) حجة القراءات ٥٠١-٥٠٢. وروى البزي عن ابن كثير برفع (سحاب) وجر (ظلمات) بالإضافة، وروى قنبل عنه -أيضاً- برفع (سحاب) منوناً وجر (ظلمات) بالتنوين أيضاً، وقرأ الباقلون برفعهما وتنوينهما. ينظر البديع ٢٠٤. وينظر القراءات وعلل النحويين ٢٥/١، والموضح ٦٥٣، وإبراز المعاني ٦٨٤.

أما مصطلح التفسير فقد استعمله الأزهرى نقلاً عن الفرّاء في قوله تعالى: ﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾ الفرقان ٦٩، قال: "قال الفرّاء: كل مجزوم فسّرتة ولم يكن فعلاً^(١) لما قبله فالوجه فيه الجزم... قال: والمفسّر للمجزوم هاهنا ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ الفرقان ٦٨ ثم فسّر الأثام فقال: (يضاعف له العذاب)، بالجزم^(٢)، ويقول جامعاً بين التفسير، والمبين في قوله تعالى: ﴿أَدْنَى مِنْ ثُلثِي أَيْلٍ وَنِصْفُهُ وَثُلُثُهُ﴾ المزمل ٢٠: "من قرأ ونصفه وثلثه فهو بيّن حسن، وهو تفسير مقدار قيامه؛ لما قال (أدنى من ثلثي الليل) كان قوله (ونصفه) مبيناً لذلك الأدنى"^(٣).
التمييز والتفسير والبيان:

شاع لدى بعض الباحثين أنّ التمييز من المصطلحات التي شاع استعمالها لدى البصريين، والتفسير والمفسّر من المصطلحات التي شاع استعمالها لدى الكوفيين، لكنّ الصّواب هو أنّ اصطلاح التفسير والتبيين بمعنى التمييز من ابتكارات الخليل. يقول سيبويه: "وإن شئت قلت: لي ملء الدار رجلاً، وأنت تريد جميعاً، فيجوز ذلك ويكون بمنزلته في كم وعشرين، وإن شئت قلت: رجلاً، فجاز عنده (أي الخليل) كما جاز عنده في كم حين دخل فيها معنى ربّ، لأنّ المقدار معناه مخالف لمعنى كم في الاستفهام، فجاز في تفسيره الواحد والجميع"^(٤).

(١) المقصود بالفعل هنا ألا يكون مطلوباً لما قبله في المعنى. ينظر معاني القرآن للفرّاء ٢٧٣/٢ هامش ٢.

(٢) القراءات وعلل النحويين ٤٦٨/٢، وينظر معاني القرآن للفرّاء ٢٧٣/٢. قراءة ابن عامر، وأبي بكر عن عاصم برفع (يضاعف)، والباقيين بالجزم. ينظر البديع ٢٠٦.

(٣) القراءات وعلل النحويين ٧٢٤/٢. وقراءة ابن كثير، وعاصم، وحمزة، والكسائي بنصب (ونصفه وثلثه)، والباقيين بالجر فيهما. ينظر البديع ٢٨٩.

(٤) الكتاب ١٧٣/٢، وينظر معاني القرآن للأخفش ١٤٤/١، والمصطلح النحوي عند الفرّاء ١٣٤، والمصطلح النحوي ١٦٥، ونحو الفرّاء الكوفيين ٣٤٣، والمصطلح الكوفي ١٩.

يقول مكّي جامعاً بين مصطلحي التمييز والتفسير في قوله تعالى: ﴿فَلَهُ جَزَاءُ الْحَسَنَى﴾ الكهف ٨٨: "وَحُجَّةٌ مِنْ نَصَبٍ (جزاء) ونوّته أنّه جعل (الحسنى) مبتدأ و(له) الخبر... وقيل: هو تفسير، وقيل: تمييز"^(١).

أمّا مصطلح البيان فقد استعمله المهدوي، والكرمانيّ، يقول المهدويّ في قوله تعالى: ﴿سُقِطَ عَلَيْكَ رُطْبًا﴾ مريم ٢٥: "وقوله (رُطْبًا)... منصوب على البيان، والتقدير: تساقط النخلة عليك رطباً جنيّاً"^(٢).

الحال والقطع:

الحال من المصطلحات التي شاع استعمالها لدى البصريين، أمّا القطع فمن المصطلحات التي شاع استعمالها لدى الكوفيين، لكنّ اللافت أنّ الفرّاء، وأبا بكر بن الأنباريّ استعملوا مصطلح الحال، يقول الفرّاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَحِلَّ لَكُمْ أَنْ تُطِيبُوا مَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾ المائدة ٤: "و(مكّلّبين) نصب على الحال خارجة من (لكم)"^(٣).

وممّا ورد من مصطلحي الحال، والقطع ما أورده الأزهرّي في من قرأ آية المعارج بالنصب، يقول: "من قرأ (نزاعة) بالنصب فهو على الحال"^(٤)، ويقول ابن خالويه في الآية نفسها: "والحجّة لمن نصب: أنّه نصب على الحال أو القطع"^(٥). واستعمل الباقلويّ مصطلحي الحال المقدّر، والحال المطلق في قوله تعالى: ﴿فَنَبَسْ زَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا﴾ النمل ١٩ يقول: "(ضاحكاً) حال مقدّر، والتقدير فتبسّم

(١) الكشف ٧٥/٢، وينظر ١٣. وقراءة حمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم بالنصب والتنوين، والباقيين بالرفع من غير تنوين. ينظر البديع ١٧٤.

(٢) الموضح ٥٤١، وينظر مفاتيح الأغاني ١٦٣.

(٣) معاني القرآن للفرّاء ٣٠٢/١، وينظر الكتاب ٣٨٨/١، ومعاني القرآن للأخفش ١٧/١، وإيضاح الوقف والابتداء ١٣٠/١.

(٤) القراءات وعلل النحويين ٧١٣/٢.

(٥) الحجّة في القراءات السبع ٣٢٤، وهو ما فعله ابن خالويه في إعراب القراءات السبع ٢٦٦/١.

مقدراً الضحك، ولا يكون محمولاً على الظاهر أعني الحال المطلق، لأن التَّبَسُّمَ هو ابتداء الضحك، وإنما يصير التَّبَسُّمُ إذا اتَّصل ودام ضحكاً^(١).

الخبر والفعل والمرافع:

الخبر اصطلاح وضعه الخليل إلى جانب اصطلاح المبتدأ، وعبر عنهما بالاسم والخبر، وسمي الخبر مبنياً على المبتدأ، أمّا مصطلح الفعل مراداً به الخبر الذي دخلت عليه نواسخ الابتداء فقد استعمله الفراء، فضلاً عن مصطلح الخبر، والاسم^(٢).

يقول الأزهرى في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ﴾ البقرة ٢٥٤: "من قرأ (لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعاة) بالنصب فهو على التبرئة، ومن رفع ونون فهي لغة جيدة... ومعنى الرفع: الابتداء وخبره"^(٣). ويقول في مصطلح الفعل المراد به الخبر الذي دخلت عليه النواسخ نقلاً عن الفراء: "والنكرة يحتمل ألا يكون لها فعل في (كان) و(ليس) وأخواتها"^(٤).

أمّا مصطلح المرافع فمما ورد على لسان الأزهرى في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ المسد ٤ "قال أبو منصور:... ومن قرأ (حمالة الحطب) فهو مرفوع بقوله (وامراته)؛ لأنه ابتداء، و(حمالة الحطب) مرافعه"^(٥).

ضمير الأمر والحديث والشأن والقصة والمجهول والحالة:

شاع لدى البصريين استعمال مصطلح ضمير الأمر أو الحديث أو الشأن أو القصة للدلالة على الضمير غير العائد على متقدم، أمّا الكوفيون فشاع لديهم استعمال الضمير المجهول^(٦).

(١) كشف المشكلات ١٨٨/٢.

(٢) ينظر الكتاب ٢٣/١، ومعاني القرآن للفراء ١٨٥/١، والمقتضب ٩٧/٣.

(٣) القراءات وعلل النحويين ٨٨/١. قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب بالفتح من غير تنوين، والباقيين بالرفع والتنوين. ينظر البديع ٦٨.

(٤) القراءات وعلل النحويين ٥٢٤/٢، وينظر معاني القرآن للفراء ٣٦١/١.

(٥) القراءات وعلل النحويين ٨٠٥/٢. قرأ عاصم بالنصب، والباقيون بالرفع. ينظر البديع ٣٠٥.

(٦) ينظر الكتاب ١٧٦/٢، ومعاني القرآن للفراء ٣٦١/١، ومجالس ثعلب ١٠٢/١.

يقول أبو عليّ النحويّ: "وقوله: (هو) من: ﴿هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ الكهف ٣٨ علامة الحديث والقصة"^(١). وفي المسألة نفسها يقول مكّي: "ويكون (هو) في الآية إضمار الحديث أو الأمر"^(٢)، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا نَ لَسَاحِرِينَ﴾ طه ٦٣ يقول ابن أبي مريم: "أن يكون على إضمار الأمر أو الشّان، والتّقدير: إنّ هذان لساحران، أي إنّ الأمر أو الشّان هذان ساحران"^(٣).

ويخصّص النّحويّون الضمير الدّال على مؤنث باسم ضمير القصة ليجعلوه مكان ضمير الشّان والأمر، يقول الباقلويّ في قراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَتُ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ الشعراء ١٩٧ بتأنيث الفعل (تكن): "يكون على هذه القراءة لتأنيث القصة... والتّقدير: أو لم تكن القصة علم علماء بني إسرائيل آية لهم"^(٤).

واستعمل الباقلويّ - كذلك - مصطلح الحالة، يقول: "فأمّا إعراب قوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الأنبياء ٩٧، فـ(هي) ضمير القصة والحالة"^(٥).

ضمير الفصل والعماد:

استعمل الخليل مصطلح ضمير الفصل، وتبعه سيبويه، وغيره من النّحاة البصريّين. أمّا الكوفيون فشاع لديهم مصطلح العمد للدّلالة على ضمير الفصل، و"سمّي بالعمد لكونه حافظاً لما بعده حتّى لا يسقط عن خبريّة"^(٦). والجدير بالذّكر أنّ الفرّاء استعمل العمد في معانيه على لسان الكسائي، إذ ربّما

(١) الحُجّة للقراء السبعة ١٤٦/٥.

(٢) الكشف ٦٢/٢.

(٣) الكتاب الموضح ٨٣٨/٢.

(٤) كشف المشكلات ١٨٣/٢، وينظر المصطلح النّحوي ١٠٨. قراءة ابن عامر بالتاء ورفع (آية)، والباقيين بالياء ونصب (آية). ينظر البديع ٢١٠.

(٥) كشف المشكلات ١٢١/٢.

(٦) المصطلح النّحوي عند الفرّاء ٨١، وينظر الكتاب ٣٨٨/٢-٣٩٧، ومعاني القرآن للفرّاء ٤٠٩/١.

كان العماد من اصطلاح الكسائي ونقله عنه واستعمله^(١).

يقول ابن خالويه في قوله تعالى: ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ﴾ غافر ٢١: "وهم فاصلة عند البصريين، وعماد عند الكوفيين"^(٢)، ويقول ابن أبي مريم في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ الحديد ٢٤: "والوجه أن قوله (هو) يجوز أن يكون فصلاً يسميه الكوفيون عماداً"^(٣).

واستعمل أبو علي النحوي مصطلح الفصل غير مقرون بالعماد، يقول في آية (الحديد): "ينبغي أن يكون (هو) ... فصلاً، ولا يكون مبتدأ"^(٤).

الظرف والمستقر والمحل:

استعمل سيبويه مصطلح الظرف، والمستقر إذا كان ظرف مكان. واستعمل الأخفش مصطلح الظرف، وعبر عنه -أيضاً- باسم الحين واسم الزمان. أمّا الفراء فقد استعمل مصطلح المحل للدلالة على الظرف، وتبعه ابن الأنباري^(٥). يقول الباقر: "يجوز في الظرف ما لا يجوز في غيره"^(٦) وقال -أيضاً-: "الظرف يعمل فيه الوهم"^(٧).

أمّا المستقر فمما ورد قول أبي علي النحوي في قراءة قوله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ الأعراف ٣٢ بالرفع والنصب في (خالصة):

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٩٩/٣، والمصطلح النحوي عند الفراء ١٤٢.

(٢) إعراب القراءات السبع ٢٦٥/٢.

(٣) الكتاب الموضح ١٢٥٢/٣. قرأ ابن عامر، ونافع بغير (هو)، والباقر بزيادة (هو). ينظر البديع ٢٧٨.

(٤) الحجة للقراء السبعة ٢٧٦/٦.

(٥) ينظر الكتاب ٥٥/١-٥٦، ومعاني القرآن للفراء ٢٨/١، والمذكر والمؤنث (الفراء) ١٠٩، ومعاني القرآن للأخفش ٥٤/١، ٩٣، ١٧١، وإيضاح الوقف والابتداء ٣١٥/١.

(٦) كشف المشكلات ١٤٦/٢.

(٧) كشف المشكلات ٢٩٥/٢.

"فجعل اللام الجارة لغوًا في قول من رفع (خالصة) ومستقرًا في قول من نصب (خالصة)"^(١).

واستعمل الأزهرى مصطلح المحل نقلاً عن ابن الأنباري في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا﴾ الانفطار ١٩ يقول: "قال ابن الأنباري: هو منصوب على المحل؛ كأنه قال: في يوم لا تملك"^(٢).
المتمكن وغير المتمكن وغير المحض:

تحدث سيبويه عن الأسماء المتمكنة عند حديثه عن مجاري أواخر الكلم، أما الفراء فقد استعمل مصطلح المتمكن للدلالة على ما يدخل على الكلمة، قال: "وقال الكسائي في إدخالهم (أن) في (ما لك)... وقد قال فيه بعض النحويين: هي ممّا أضمرت فيه الواو، حذفت من نحو قولك في الكلام: ما لك ولأنّ تذهب إلى فلان؟ فألقى الواو منها؛ لأنّ (أن) حرف ليس بمتمكن في الأسماء"^(٣).

يذكر الأزهرى في من قرأ (مثل ما) بالفتح من قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ نَطْقُونَ﴾ الذاريات ٢٣: "أنه لما أُضيف إلى (ما) وهو حرف غير متمكن فُتح"^(٤).

وفي قوله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمٍ﴾ هو ٦٦، يذكر أبو شامة أنّ (يوم) ظرف زمان بُني على الفتح لإضافته "إلى غير متمكن، وهو (إذ) وهذه حالة كل ظرف لزم الإضافة إذا أُضيف إلى غير متمكن"^(٥).

(١) الحجة للقراء السبعة ١٥/٤. قراءة نافع بالرفع، والباقيين بالنصب. ينظر البديع ١١٤.

(٢) القراءات وعلل النحويين ٧٥٥/٢، وينظر إيضاح الوقف والابتداء ٩٦٩/٢.

(٣) معاني القرآن للقراء ١٥٦/١، وينظر الكتاب ١٣/١-١٥.

(٤) القراءات وعلل النحويين ٦٤٥/٢. قراءة حمزة، والكسائي، وأبي بكر عن عاصم بالرفع، والباقيين بالنصب. ينظر البديع ٢٦٨.

(٥) إبراز المعاني ٥١٥.

مجموعة المفعولات:

المفعولات -لدى البصريين- هي مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول له، ومفعول معه، أمّا الكوفيون فقد رفضوا التسليم للبصريين بهذه المصطلحات، وذهبوا إلى أنّ الفعل له مفعول واحد، هو المفعول به، والبقية ليس شيء منها مفعولاً، وإنما شُبّه بالمفعول^(١).

وذهب الباقلوي إلى تسمية قريبة من مذهب الكوفيين في تقسيم المفاعيل، فقد سمّى المفعول به بالمفعول الصحيح، يقول: "المصدر لا يقوم مقام الفاعل ومعك مفعول صحيح"^(٢)، ويُفهم من كلامه أنّ بقية المفعولات هي غير صحيحة، وهو ما ذهب إليه الكوفيون.

المصروف والمجرى والمنون:

أشار بعض الباحثين إلى أنّ مصطلح الصّرف ومنعه من المصطلحات التي شاع استعمالها لدى البصريين، أمّا الإجراء ومنعه فمستعمل لدى الكوفيين، لكنّ الواضح أنّ سيبويه استعمل اصطلاح ما ينصرف وما لا ينصرف، واستعمل المبرّد ما يجري وما لا يجري، وجاء الفرّاء ليستعمل مصطلحي الصّرف، والإجراء، فضلاً عن التّوين وترك التّوين^(٣).

والذي يظهر أنّ استعمال مصطلحي الصّرف والإجراء يعود إلى ما جاء في العين ونقله الأزهري في التهذيب: "وصرف الكلمة إجراؤها بالتّوين"^(٤).

يقول ابن خالويه: "إنّ كان الأعجمي ثلاثياً نحو عاد ونوح ولوط من العرب من يدع صرفه"^(٥)، ويقول ابن خالويه في (ثمود) في قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾

(١) ينظر الأصول ١/١٥٩، وجمع الهوامع ١/٨١، والمدارس النحوية (أسطورة وواقع) ٢٣.

(٢) كشف المشكلات ٢/٣٠٧.

(٣) ينظر الكتاب ٣/٢١٦، ومعاني القرآن للفرّاء ١/٤٢، والمقتضب ٣/٣٠٩، ونحو القراء

الكوفيين ٣٤٦، والمصطلح النحوي ١٦٦-١٦٧، والمصطلح الكوفي ٣٠-٣١.

(٤) العين ٧/١٠٩، وتهذيب اللغة ١٢/١١٤.

(٥) إعراب القراءات السبع ١/٢٣٧.

﴿رَمَمَ﴾ هو د٦٨: يُقرأ "مصرفاً وغير مصرف... والقراء مختلفون في هذه الأسماء، وأكثرهم يتبع السواد، فما كان فيه بألف أجراه وما كان بغير ألف منعه الإجراء" (١).

وقريب من الصّرف والإجراء استعمال مصطلح التّنوين، يقول ابن خالويه في قوله تعالى: ﴿مَنْ سَلَكَ بَلَدًا بَنِيًّا﴾ النمل ٢٢: "يقرأ بالإجراء والتّنوين. وبترك الإجراء والفتح من غير تنوين" (٢).

ويقول مكّي: "الصّرف والتّنوين هو الأصل في جميع الأسماء" (٣). والذي يظهر أنّ استعمال التّنوين للدلالة على الصّرف سببه ارتباط الصّرف والإجراء بالتّنوين؛ "قالمنصرف ما يدخله التّنوين وحده... وغير المنصرف ما... لا يدخله التّنوين... وأصل الصّرف التّنوين" (٤).

المضمر والمكني:

استعمل سيبويه مصطلح المضمر، وتبعه -في ذلك- البصريّون، أمّا الكوفيون فقد شاع لديهم استعمال الكناية والمكني للدلالة على الضمير. لكنّ الالفت أنّ الفراء، وثعلباً استعمالاً مصطلح الضمير فضلاً عن الكناية والمكني، وأنّ مصطلح الكناية ورد في العين (٥).

يقول ابن خالويه في الحجة: "لا يُعطف بالظاهر على مضمر المخفوض إلا بإعادة الخافض لأنّه معه كشيء واحد لا ينفرد منه" (٦).

(١) الحُجّة في القراءات السبع ١٦٣. ترك التّنوين قراءة حمزة، وحفص عن عاصم، والتّنوين قراءة الباقيين. ينظر البديع ١٤١.

(٢) الحُجّة في القراءات السبع ٢٤٥، وينظر حُجّة القراءات ٣٤٥، وإبراز المعاني ٦٥٢.

(٣) الكشف ٣٥٢/٢.

(٤) شرح المفصل ٥٦/١-٥٧.

(٥) ينظر العين ١٢٨/٢، والكتاب ٧٨/١-٨٠، ومعاني القرآن للفراء ٥/١، ومعاني القرآن للأخفش ١٥/١، والمقتضب ٢٦١/١، ومجالس ثعلب ٣٢٤/١، والأصول ٢٧/٢، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٤٥/١.

(٦) الحُجّة في القراءات السبع ٩٤.

وقال ابن خالويه: "فاستعمال اللفظ أخرى من اتباع المضمرات والمعاني"^(١)، وفي المكني قال: "الاسم لا يخلو من أن يكون مكنياً أو ظاهراً"^(٢). ومما ورد من استعمال مصطلحي الضمير والكناية قول الباقر في قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ النجم ١٠: "جاءت الكناية في قوله: (عبد) مخالفاً للكناية في (أوحى) والمعنى: فأوحى جبريل إلى عبد الله ما أوحى. وإن شئت كان التقدير: فأوحى الله إلى عبده ما أوحى، ويكون الضمير في (أوحى) غير الضمير في قوله: ﴿مَكَانَ قَابِ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ النجم ٩"^(٣).

المبحث الثالث

مصطلحات الحروف والأدوات

حرف المعنى:

قال ابن جني: "سمي أهل العربية أدوات المعاني حروفاً... لأنها تأتي في أوائل الكلام وأواخره في غالب الأمر، فصارت كالحروف والحدود له"^(٤). يقول الأزهري في حرف الجواب (نعم): فيه "لغتان: نَعَمْ، ونَعِم. موقوفة الميم في اللغتين؛ لأنه حرف جاء لمعنى"^(٥). ونص ابن خالويه على أن الباء في قولنا: مررتُ بزيدٍ وبعمرٍ حرف "جاء لمعنى"^(٦).

وتبعه في ذلك - المهدوي، يقول: "الأصل في لام الأمر الكسر إذا كانت في أول الكلمة، ولم يكن قبلها حرف معنى"^(٧). وجمع ابن خالويه بين الحرف والأداة

(١) إعراب القراءات السبع ٣٥٠/٢.

(٢) إعراب القراءات السبع ٧٩/١.

(٣) كشف المشكلات ٣٣٧/٢.

(٤) سر صناعة الإعراب ١٥/١.

(٥) القراءات وعلل النحويين ٢١٨/١.

(٦) الحجة في القراءات السبع ٩٣.

(٧) الموضح ٥٦٠.

بقوله: "(فإنَّ) حرفٌ أداةٌ تؤكدُ الخبرَ"^(١). أمَّا الباقلوي فيقول: "وكلُّ اسمٍ بُني وجب أن يكون متضمناً لحرفٍ معنًى"^(٢).

حروف الجرّ والخفض والصفة والإضافة:

استعمل الخليل مصطلحي الجرّ، والخفض، وكذلك ورد في العين، واستعمل سيبويه مصطلح الجرّ، واستعمل الفرّاء مصطلحي الخفض، والصفة، ولم يستعمل حروف الصفات، والصفة من المصطلحات التي وردت في العين^(٣).

يقول أبو عليّ النحويّ: "(حتّى)... العطف فيها غير الجرّ... وكذلك الواو إذا كانت عاطفة معناها غير الجارة"^(٤)، ويقول أبو زرعة: "أمّا العربيّة فإجماع النحويين أنّه يقبّح أن يُنسق باسم ظاهر على اسم مضمّر في حال الخفض إلا بإظهار الخافض"^(٥)، واللافت استعمال المصطلحين في أوّان واحدٍ، يقول أبو زرعة في المسألة نفسها: "إنّ الظاهر لا يُعطف على المضمّر المجرور إلا بإظهار الخافض"^(٦)، ويقول مكّي: "(من) حرف جرّ وخفض"^(٧).

وذهبت الباحثة خديجة أحمد مفتي إلى أنّ ابن خالويه في الحجة لم يستخدم مصطلح الجرّ^(٨)، في حين وجدته يستعمله مرتّين في قوله تعالى: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ البقرة ١٠ يقول: "والحجّة لمن خفف: أنّه أراد: بما كانوا يكذبون عليك

(١) إعراب القراءات السبع ٢٠٠/١.

(٢) كشف المشكلات ٢٠٤/١، وينظر مفاتيح الأغاني ٢٦٦، إذ نصّ -كذلك- على مصطلح حرف المعنى.

(٣) ينظر العين ٤٣/٢، والكتاب ٣٩٥/١، ومعاني القرآن للفرّاء ٢/١.

(٤) الحجّة للقراء السبعة ١٧٧/٢.

(٥) حجّة القراءات ١٨٩.

(٦) حجّة القراءات ١٩٠.

(٧) الكشف ٨٦/٢، وينظر إبراز المعاني ٤١٠-٤١٢.

(٨) نحو القراء الكوفيين ٣٧٩.

بأنك ساحر، وأنتك مجنون فأضمر حرف الجرّ لأنّ (كذب) بالتشديد يتعدّى بلفظه وكذب بالتخفيف لا يتعدّى إلا بحرف جرّ^(١).

واستعمل الأزهرى، وابن خالويه، والكرمانى مصطلح الصّفة، يقول الكرمانى في قوله تعالى: ﴿تَجْرِي تَحْتَهَا﴾ التوبة ١٠٠: "نصبها لنزع الصّفة. وقرأ أهل مكة (من تحتها)"^(٢).

أمّا ابن خالويه فقد استعمل مصطلح (لام الإضافة) للدلالة على حرف الجرّ اللام^(٣).

حروف العطف والنسق والتكرير والردّ:

استعمل الخليل مصطلح العطف، وورد في العين مصطلح النسق، وكذلك فعل الفرّاء باستعماله مصطلحي العطف، والنسق، فضلاً عن مصطلحي الردّ، والتكرير، لكن شاع لدى بعض القدماء والمحدثين أنّ العطف من مصطلحات البصريين، والنسق من مصطلحات الكوفيّين، كابن يعيش، والسيوطي. وما نسبة مصطلح النسق "إلى الكوفة" إلا من قبيل كثرة استعمال علمائها له فعملوا على ترسيخه بدلاً من العطف^(٤).

يقول الأزهرى: "العرب لا تعطف على المكنى إلا بإعادة الخافض"^(٥)، وهذا أبو زرعة يقول في المسألة نفسها نقلاً عن الزّجاج: "أمّا العربيّة فإجماع النحويين أنّه

(١) الحُجّة في القراءات السبع ٤٥. قرأ عاصم، وحزمة، والكسائي (يكذبون) مخفّفاً، وقرأ الباقر (يكذبون) مشدّداً. ينظر البديع ٤٩.

(٢) مفاتيح الأغاني ٢٠٠، وينظر القراءات وعلل النحويين ٤٥٩/٢، وإعراب القراءات السبع ٨١/١. قرأ ابن كثير (من تحتها)، والباقر (تحتها). ينظر البديع ١٣١.

(٣) ينظر إعراب القراءات السبع ٥٣٤/٢.

(٤) المصطلح النحوي ١٦٩، وينظر العين ١٩٠/٢، والكتاب ٥٠١/٣، ومعاني القرآن للفرّاء ١٧/١، وشرح المفصل ٨٨/٨، وجمع الهوامع ١٨٥/٣، ومدرسة الكوفة ٣١٥.

(٥) القراءات وعلل النحويين ١٣٧/١.

يقبح أن يُنسق باسم ظاهر على اسم مضمّر في حال الخفض إلا بإظهار الخافض^(١). وقال المهدوي: "ثم تجتمع مع الواو والفاء في النسق"^(٢).

واستعمل الأزهري مصطلح التكرير للدلالة على العطف في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ الإسراء ٢٣ بقوله: "ومن قرأ (إنما يبلغن) جعله فعلاً لأحدهما فكرر عليه كلاهما"^(٣).

أمّا مصطلح الردّ فقد وجدت فيه اضطراباً وعدم استقرار في استعماله، فليس كل ما ورد من مصطلح الردّ كان بمعنى العطف، فمما ورد بمعنى العطف قول ابن خالويه في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ المائدة ٦: "يقرأ بالنصب والخفض. فالحجة لمن نصب: أنه رده بالواو على أول الكلام، لأنه عطف محدوداً على محدود"^(٤)، وكذلك قال في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ﴾ هود ٧١: "يقرأ برفع الباء ونصبها... والحجة لمن نصب: أنه رده بالواو على قوله: وبشرناها"^(٥). ومنه قول مكّي في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ﴾ الأعراف ١٤١: "وقراه ابن عامر بلفظ الواحد، رده على قوله: ﴿قَالَ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَبْنِيَكُمْ﴾ الأعراف ١٤٠"^(٦).

ومما ورد ولكن ليس بمعنى العطف قول مكّي في قوله تعالى: ﴿نُوحِيَ إِلَيْهِمْ﴾ يوسف ١٠٩ قال: "قرأ حفص بالنون وكسر الحاء... ووافقه حمزة والكسائي... رثوه... على قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا﴾ يوسف ١٠٩ فجرى الإعلان على الإخبار من الله

(١) حجة القراءات ١٨٨-١٨٩، وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦/٢.

(٢) الموضح ٢٦٠.

(٣) القراءات وعلل النحويين ٣٢٠/١. قرأ حمزة، والكسائي (يبلغان)، والباقون (يبلغن). ينظر البديع ١٦٤.

(٤) الحجة في القراءات السبع ١٠٤. قرأ ابن عامر، ونافع، والكسائي، وحفص عن عاصم بالنصب، والباقون بالجر. ينظر البديع ٩٥.

(٥) الحجة في القراءات السبع ١٦٤. نصب قراءة ابن عامر، وحمزة، وحفص عن عاصم، والرفع قراءة الباقيين. ينظر البديع ١٤٢.

(٦) الكشف ٤٧٥/١. قراءة الباقيين (أنجيناكم) على لفظ الجماعة. ينظر البديع ١٢٠.

جلّ ذكره عن نفسه بذلك^(١)، ويقول المهدوي: في قوله تعالى: ﴿الْمَ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ﴾ النحل ٧٩: "التاء فيه على الخطاب، لأنّ قبله ﴿أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمْتِهِكُمْ﴾ النحل ٧٨ على الخطاب، وبعده مثل ذلك، والياء على لفظ الغيبة مردود على ما قبله من ذكر الغيبة^(٢). فهذان النّصان يؤكّدان أنّ الرّدّ ليس معناه العطف وإنّما جاء بمعنى المجانسة اللفظية مع ما قبلها أو بعدها من الآيات، ولا سيّما أنّ النّصين خاليان من أي حرف من حروف العطف، والله أعلم.

العماد:

استعمل الأزهرّي مصطلح العماد نقلاً عن أبي زيد للدلالة على ما يلزق بلام الأمر من حروف العطف (الواو والفاء)، يقول: "وأفادني المنذريّ عن ابن اليزيديّ عن أبي زيد أنّه قال في قوله: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ الحج ٢٩ قوله (ولْيُوفُوا) (ولْيَطَّوَّفُوا) مجزومتان مع الواو والفاء، فأما قوله: ﴿ثُمَّ لَيَقْطَعَنَّ﴾ الحج ١٥ ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ الحج ٢٩ فمكسورتان حين لم يكن لهما عماد واو ولا فاء. والعماد: ما يلزق باللام، و(ثم) لا يلزق باللام^(٣).

لام أمر الغائب والوعيد والأمر والتّهدّد والدّعاء:

استعمل سيبويه مصطلح لام الأمر، وتبعه الفراء^(٤). وسماها الأزهرّي بلام أمر الغائب، ولام الوعيد، وسماها ابن خالويه بلام الأمر والوعيد، وفي الحجة في القراءات السّبع بلام الوعيد بلفظ الأمر، وأبو عليّ النّحويّ

(١) الكشف ١٥/٢. قراءة الباقيين بالياء وفتح الحاء. ينظر البديع ١٤٨.

(٢) الموضح ٥٠٨. قراءة ابن عامر، وحمزة بالتاء، والباقيين بالياء. ينظر البديع ١٦٠.

(٣) القراءات وعلل النحويين ٤٢١/٢.

(٤) ينظر الكتاب ١٥١/٤، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٤/٢.

بلام الأمر، وكذلك فعل المهدوي، وابن أبي مريم، وأبو زرعة بلام الأمر في معنى الوعيد والتهدد، وكذلك فعل مكّي، وانفرد الباقرلي بتسميتها بلام الأمر والدعاء^(١). والذي يظهر أنّ كثرة المصطلحات المستعملة للدلالة على لام الأمر تعود إلى كثرة معاني الأمر المجازية التي يدل عليها، يقول مكّي: "إنّ لفظ الأمر في القرآن يأتي على وجوه كثيرة، ليس معناها الفرض والحثم"^(٢).

لام التأكيد، والابتداء، واللام المؤكدة للام القسم، والتوكيد للمقسم، والتأكيد وجواب القسم، واليمين، والمتلقة للقسم، والقسم، والتوطئة للقسم:

لام الابتداء مصطلح شاع استعماله لدى البصريين، وأكره الكوفيون؛ لأنهم يسمّون لام الابتداء بلام القسم، واللام في قولنا: لزيد أفضل من عمرو لديهم "جواب قسم مقدّر، والتقدير: والله لزيد أفضل من عمرو، فأضمر اليمين، اكتفاء باللام منها"^(٣).

قال ابن يعيش: "اعلم أنّ أصل هذه اللام (لام جواب القسم) لام الابتداء... وإنّما قلنا إنّ أصلها الابتداء لأنها قد تتعرّى من معنى الجواب وتخلص للابتداء ولا تتعرّى من الابتداء"^(٤).

وبغض النظر عن الخلاف البصري الكوفي في هذه اللام؛ سمّى ابن خالويه لام الابتداء بلام التأكيد، وأبو زرعة، والكرمانيّ، وابن أبي مريم^(٥)، وسمّاها أبو زرعة بلام الابتداء، وكذلك فعل مكّي، والباقرلي، وأبو شامة، وابن أبي مريم، يقول: "لام

(١) ينظر القراءات وعلل النحويين ١٤٧/١، وإعراب القراءات السبع ١٩٢/٢، والحجّة في القراءات السبع ٢٥٦، والحجّة للقراء السبعة ٢٧٥/٢، والكشف ٤١١/١، والموضح ٥٦٠، وحجّة القراءات ٢٢٨، وكشف المشكلات ٣٠٠/١، والكتاب الموضح ١٠٠٠/٢.

(٢) الكشف ٩/١.

(٣) الإنصاف ٣٩٩م/١، وينظر مغني اللبيب ٣٠٠-٣٠٩، ومدرسة الكوفة ٣٠٧.

(٤) شرح المفصل ٢١/٩.

(٥) ينظر إعراب القراءات السبع ١١٦/١، والحجّة في القراءات السبع ٨٧، وحجّة القراءات ٤٥٥، ومفاتيح الأغاني ١٦٠، والكتاب الموضح ٨٣٦/٢.

التأكيد التي تدخل على خبر إنَّ، وهي التي تُسمَّى لام الابتداء^(١). وسمّاها ابن خالويه بلام الخبر^(٢).

أمّا اللامات التي تخصُّ القسم فقد كثرت مصطلحاتها، فمنها اللام المؤكدة للام القسم، ولام التوكيد للقسم، ولام التأكيد وجواب القسم، ولام اليمين، والمتلقة للقسم، ولام القسم، ولام توطئة القسم، واللام التي يُتلقى بها القسم^(٣).

لام الجحد والنفي:

قال ابن هشام: لام الجحد "وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبقة بما كان أو بلم يكن، ناقصتين مسندتين لما أُسند إليه الفعل المقرون باللام... ويسمّيها أكثرهم لام الجحود لملازمتها للجحد أي النفي... والصواب تسميتها لام النفي؛ لأنَّ الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار"^(٤).

يقول أبو زرعة في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِنَزُولِ مِنْهُ الْجِبَالِ﴾ إبراهيم ٤٦: "واللام لام الجحود، والمعنى: وما كان مكرهم لتزول منه الجبال"^(٥)، وفي الآية نفسها يقول المهدوي: "واللام في (لتزول) لام النفي، والتقدير: وما كان مكرهم لتزول منه الجبال"^(٦).

(١) الكتاب الموضح ٨٣٦/٢، وينظر حُجّة القراءات ٣٥٠، والكشف ٣٥٢/١، وكشف المشكلات ٢٢١/١، وإبراز المعاني ٤٣٩.

(٢) ينظر إعراب القراءات السبع ٣٠٩/٢.

(٣) ينظر القراءات وعلل النحويين ١٢١/١، ٧٢٩/٢، ٤٥٦، والحُجّة في القراءات السبع ٨٧، وحُجّة القراءات ٣٥٠، والكشف ٣٥٢/١، ٣٤٩/٢، وكشف المشكلات ٣٤٥/١، ٥٢٠، والكتاب الموضح ٣٧٨/١، ومفاتيح الأغاني ٢١٧.

(٤) مغني اللبيب ٢٧٨-٢٧٩.

(٥) حُجّة القراءات ٣٧٩. قراءة الكسائي (لتزول)، والباقي (لتزول). ينظر البديع ١٥٥.

(٦) الموضح ٤٩٩، وينظر الكشف ٢٨/٢.

لام ما يؤول إليه الأمر والعاقبة والصيرورة:

قال المرادي: "لام الصيرورة: وتُسمَّى لام العاقبة، ولام المآل"^(١)، وهي اللام التي تبين مآل الشيء وعاقبته. وإن كان هناك خلاف في أصل هذه اللام، ففي حين عدّها الكوفيون ناصبة بنفسها، رأى البصريون أنّها صنف من أصناف لام (كي)^(٢). وسمّاها الباقرلي بلام العاقبة^(٣)، وسمّاها الكرمانلي بلام العاقبة والصيرورة حيناً^(٤)، وبلاد العاقبة فحسب^(٥)، وهي التسمية التي اقتصر عليها ابن أبي مريم^(٦). ويوضّح الباقرلي الفرق بين لام العاقبة ولام (كي)، يقول في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نَصْرِفُ الْآيَاتِ وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ﴾ الأنعام ١٠٥: "قوله: (وليقلوا) محمول على مضمّر، أي: نصرّف الآيات ليجحدوا وليقلوا درست، واللام لام العاقبة، أي لتصير عاقبة أمرهم إلى الجحود وإلى أن يقولوا هذه المقالة، وليست اللام لام كي، ونظير هذه اللام اللام في قوله: ﴿فَالنَّظْمُ أَلْ فَرَعُونَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ القصص ٨ ولم يلتقطوه للحن والعداوة، وإنما التقطوه ليصير لهم قرّة عين، ولكن صارت عاقبة أمرهم إلى العداوة"^(٧).

نون الإضافة والنون الزائدة والعماد والدّعمة:

قال ابن هشام: "نون الوقاية، وتُسمَّى نون العماد أيضاً، وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة"^(٨). ثم عدّد نواصب الياء وهي الفعل، واسم الفعل، والحرف^(٩).

(١) الجنى الداني ١٦٠، وينظر ١٠٥، ١٦٠.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٢٨٢/١.

(٣) ينظر كشف المشكلات ٣٥٤/١، ٤٤٨، ١٩٦/٢.

(٤) ينظر مفاتيح الأغاني ١٦٧.

(٥) ينظر مفاتيح الأغاني ٢٣٢.

(٦) ينظر الكتاب الموضح ٤٩٩/١، ١٠٠٠/٢.

(٧) كشف المشكلات ٤٤٨/١.

(٨) مغني اللبيب ٤٥٠/١.

(٩) ينظر مغني اللبيب ٤٥٠/١-٤٥١.

وسمّاها الأزهرّي بـ"نون الإضافة"^(١)، وسمّاها ابن خالوية في الحجة بـ"الزائدة"^(٢)، ويظهر أنّ أبا زرعة علّل سبب تسميتها بالزائدة بأنّها "النّون التي زيدت مع الياء"^(٣) "لتمنع الفعل من أن ينكسر"^(٤).

أمّا مكّي فلم أجده يسمّي نون الوقاية، بل وصفها بأنّها "النّون الحائلة بين الياء والفعل"^(٥)، وبأنّها "نون مكسورة وهي التي تدخل مع الياء في الاسم المضمر المنصوب"^(٦). وكذلك فعل المهدويّ الذي وصفها بأنّها "النّون التي تصحب ياء الإضافة"^(٧).

وسمّاها الباقلّي بـ"نون العماد"^(٨)، ويأتي ابن أبي مريم ليعلّل سبب تسميتها بالعماد، يقول: "وإنّما جاءت هذه النّون عمادًا للياء؛ لأنّ هذه الياء لا بُدّ أن ينكسر ما قبلها فأرادوا بقاء آخر الكلمة على حالها غير مكسور"^(٩)، وسمّاها -أيضًا- بالدّعامة، ووصفها بأنّها النّون المتّصلة بياء الإضافة، وبأنّها النّون المكسورة التي تلحق ياء المتكلم^(١٠).

نونا التّأكيد الخفيفة والثّقيلة والنّون الشّديدة:

عقد سيبويه بابًا لنوني التّأكيد سمّاه بـ"باب النّون الثّقيلة والخفيفة"^(١١)، وسمّاها

(١) القراءات وعلل النحويين ٥٩٨/٢.

(٢) الحُجّة في القراءات السبع ٢٠٧.

(٣) حُجّة القراءات ٣٤٣.

(٤) حُجّة القراءات ٣٨٣.

(٥) الكشف ٣٠/٢.

(٦) الكشف ١٥٥/٢.

(٧) الموضح ٣٩٥.

(٨) كشف المشكلات ٥٢٧/١.

(٩) الكتاب الموضح ٦٩٤/٢.

(١٠) ينظر الكتاب الموضح ٢٧٢/١، ٤٥٩، ٦٤٩/٢، ٩٥٢، ١١١٧/٣.

(١١) الكتاب ٥٠٨/٣، ٥٢٣.

الفراء بالنون الشديدة، والخفيفة^(١)، وسمّاها الزجّاجي بالنون الثقيلة، والخفيفة^(٢).
أمّا في كتب الاحتجاج فسمّيت تارة بنون التأكيد التي يجوز فيها التخفيف والتّشديد^(٣)، وبالنون التي تدخل للتوكيد والنهي^(٤)، وبنون التأكيد^(٥)، وبالنون الشديدة والمشدّدة^(٦)، وبالنون الثقيلة والخفيفة^(٧)، وبالنون فحسب^(٨).

هاء الوقف والاستراحة والسكت وبيان الحركة:

قال ابن هشام: "هاء السكت، وهي اللاحقة لبيان حركة أو حرف... وأصلها أن يوقف عليها، وربّما وُصِلَتْ بنية الوقف"^(٩).

وفي حين استعمل الأزهري مصطلحات هاء الاستراحة، والوقف، والسكت^(١٠)؛ نصّ ابن أبي مريم على مجموعة مصطلحات تدلّ على هاء الوقف، يقول: "وتسمّى هذه الهاء هاء السكت وهاء الوقف وهاء الاستراحة وهاء بيان الحركة"^(١١)، واستعملت مصطلحات هاء السكت^(١٢).

-
- (١) ينظر معاني القرآن للفراء ١/١٦٢، ٤١٤.
(٢) ينظر الجمل (الزجّاجي) ٣٥٦-٣٦٠، ومغني اللبيب ١/٤٤٣.
(٣) ينظر القراءات وعلل النحويين ٢/٥٢٢.
(٤) ينظر إعراب القراءات السبع ١/٢٧٣.
(٥) ينظر إعراب القراءات السبع ١/٣٦٤، ٢/١٤٥، ١٤٦، وحجّة القراءات ٣٤٣، ٥٢٤، والكتاب الموضح ٢/٩٥٣، ٣/١٣٥٥.
(٦) ينظر الحجّة للقراء السبعة ٤/٢٩٣، وحجّة القراءات ٣٣٦، والكشف ٢/٦٧، ١٥٤، ٣٥٠، والموضح ٤٦٣، والكتاب الموضح ٢/٦٤٩-٦٥٠.
(٧) ينظر الحجّة للقراء السبعة ٥/٣٩٤، وكشف المشكلات ١/٤٩١، ٥٢٧، والكتاب الموضح ١/٣٩٩، ٤٧٥-٤٧٦، ٢/٦٤٩-٦٥٠، ٩٥١.
(٨) ينظر كشف المشكلات ٢/١٨٨.
(٩) مغني اللبيب ١/٤٥٥.
(١٠) ينظر القراءات وعلل النحويين ١/٨٩، ٩٢، ١٩٠.
(١١) الكتاب الموضح ١/٤٨٤.
(١٢) ينظر إعراب القراءات السبع ١/٩٤، والحجّة في القراءات السبع ٧٦، والموضح ٣١٠، ومفاتيح الأغاني ١٦٤.

وهاء الوقف^(١).

وجمع مكّي ثلاثة مصطلحات في حديثه عن هاء السكت، يقول: هذه الهاء "جيء بها للوقف، لبيان حركة ما قبلها. ولذلك سُميت هاء السكت"^(٢)، وقال: "إنّ هذه الهاء، وشبهها من هاء الوقف التي للسكت، التي جيء بها لبيان حركة ما قبلها"^(٣). والذي يظهر لي أنّ مكّيّاً علّل سبب تعدّد مصطلحات هاء الوقف، فقد جيء بها للوقف؛ لأنّ الأصل بها أن تكون موقوفاً عليها، لبيان حركة ما قبلها، ولذلك سُميت هاء بيان الحركة، والسكت والوقف واحداً، أمّا الاستراحة فالذي يظهر لي أنّ اقتران هاء الوقف يسهّل من نطق حركة ما قبلها فيستريح المتكلّم من الصّعوبة التي قد ترافق نطقه. والله أعلم.

واو العشر:

قال ابن هشام: "واو الثمانية ذكرها جماعة من الأدباء... وزعموا أنّ العرب إذا عدّوا قالوا: ستة، سبعة، وثمانية، إيذاناً بأنّ السبعة عدد تام، وأنّ ما بعدها عدد مستأنف"^(٤).

يقول ابن خالويه: "العرب تعدّ من واحد إلى تسعة وتسميه عشراً، ثم تزيد واواً وتُسمّى واو العشر"^(٥)، والكلام نفسه كرّره ابن خالويه في الحجة في القراءات السبع^(٦)، وتحدّث ابن أبي مريم عن واو الثمانية - وإن لم يُسمّها - في مسألة العطف بالواو ومن دونها^(٧).

واللافت أنّ في هذه المواضع جيء بأمثلة تخصّ واو الثمانية، ونصّوا على واو العشر.

(١) ينظر الحجة للقراء السبعة ٣٧٤/٢-٣٧٥، وكشف المشكلات ٢٩٩/١، ومفاتيح الأغاني ١٦٤.

(٢) الكشف ٣٠٧/١.

(٣) الكشف ٩٤/١.

(٤) مغني اللبيب ٤٧٤/١.

(٥) إعراب القراءات السبع ٢٥٨/٢.

(٦) ينظر الحجة في القراءات السبع ٢٨٥.

(٧) ينظر الكتاب الموضح ٤٤٣/١.

الخاتمة

- لم تكن عناية العلماء بالدرجة الأساسية- بصوغ المصطلحات النحوية، بل بالمعنى الدال على المسمى المعين، وهذا يؤدي إلى كثرة المصطلحات الدالة على المسمى الواحد.
- عدم وجود مصطلح بصري وآخر كوفي، فالبصري مستعمل لدى الكوفيين، والكوفي مستعمل لدى البصريين إلا ما ندر ولا سيما لدى الأوائل الذين كان همهم دراسة المسائل النحوية بعيداً عن الشروع ببناء مدرسة نحوية بعينها.
- أدى اختلاف مصادر الاحتجاج في مذاهبها النحوية وعصر كل مصدر إلى تنوع المصطلحات التي استعملت فيها.
- نقل الأزهري كثيراً من المصطلحات النحوية، وهي -في أغلبها- منقولة عن الفراء الذي أورد نصوصاً كاملة عنه.
- هنالك مصطلحات جديدة أجد أنها أول مرة تستعمل، أو أنها مما انفردت بها بعض مصادر الاحتجاج كالعماد الذي استعمله الأزهري، والمرتب للفاعل والمرتب للمفعول، وكذلك الحال المقدّر التي استعملها الباقرلي.
- الجمع بين المصطلحات المختلفة الدالة على المسمى الواحد، إذ نجد أكثر من مصطلح في المسألة الواحدة والموضوع الواحد. وهذا يدل على أن المصطلح النحوي المعين ليس حكراً على مدرسة معينة.

المظان

* القرآن الكريم

- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع للإمام الشاطبي (٥٩٠هـ)، أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي، (٦٦٥هـ)، تح: إبراهيم عطوة عوض، البابي الحلبي، القاهرة- مصر، ١٤٠٢هـ = ١٩٨١م.
- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ)، تح: محمد بهجة البيطار، مط الترقى، دمشق، ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م.
- الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل البغدادي (٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ)، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط ١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، مصر، ط ٤، ١٣٨٠هـ = ١٩٦١م.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، ابن الأنباري، محمد بن القاسم بن بشار (٣٢٨هـ)، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٠هـ = ١٩٧١م.
- بحوث مصطلحية، د. أحمد مطلوب، مط المجمع العلمي، بغداد، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.
- البحث النحوي في تهذيب اللغة للأزهري، محمد عبد الرسول سلمان الزبيدي، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

- البديع، ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ)، تح: د. جليل زيدان مخلف، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد- العراق، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
- التذكرة في القراءات، ابن غلبون، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم (٣٩٩هـ)، تح: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، مطابع الزهراء، القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
- تهذيب اللغة، الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (٣٧٠هـ)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.
- الجمل في النحو، الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (٣٣٨هـ)، تح: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد- الأردن، ط ١، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، حسن بن قاسم (٧٤٩هـ)، تح: طه محسن، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٣٩٦هـ = ١٩٧٥م.
- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ)، تح: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت- لبنان، ١٩٧١م.
- حجة القراءات، أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (من مخضرمي المائتين الرابعة والخامسة للهجرة)، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط ٥، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ)، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق- سوريا، بيروت- لبنان، ط ١، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م - ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- خزنة الأدب، البغدادي، عبد القادر بن عمر (١٠٩٣هـ)، تح: محمد نبيل طريفي، وإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
- سر صناعة الإعراب، ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ)، تح: د. حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

- شرح المفصل، ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- العين، الفراهيدي، الخليل بن أحمد (١٧٥هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د.د)، (د.ت).
- القراءات وعلل النحويين فيها، المسمى (علل القراءات)، الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد (٣٧٠هـ)، تح: نوال بنت إبراهيم الحلوة، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.
- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.
- الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها، ابن أبي مريم، نصر بن علي بن محمد (بعد ٥٦٥هـ)، تح: د. عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، ط١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، القيسي، أبو محمد مكّي بن أبي طالب (٤٣٧هـ)، تح: د. محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، الباقلوي، أبو الحسن علي بن الحسين الملقب بجامع العلوم النحوي (٥٤٣هـ)، تح: د. عبد القادر عبد الرحمن السعدي، دار عمّار، عمّان - الأردن، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.
- لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط١، (د.ت).
- مجالس ثعلب، ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (٢٩١هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٦٠م.
- المدارس النحوية أسطورة وواقع، د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان، ط١، ١٩٨٧م.
- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٧، (د.ت).

- مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها، د. عبد الرحمن السيد، دار المعارف، مصر، ط١، ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، البابي الحلبي، القاهرة- مصر، ط٢، (د.ت.).
- المذكر والمؤنث، الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧هـ)، تح: رمضان عبد التّوّاب، مكتبة دار التّراث، القاهرة، ١٩٧٥م.
- المصطلحات النحوية واللغوية في كتاب العين، د. صاحب أبو جناح، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ع١، ١٩٩٤م.
- المصطلح الكوفي، د. محيي الدين توفيق إبراهيم، مجلة التربية والعلم، كلية التربية، جامعة الموصل، ع١، شباط، ١٩٧٩م.
- المصطلح النحوي عند الفرّاء في معاني القرآن، حسن أسعد محمّد، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.
- المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتّى أواخر القرن الثّالث الهجري، عوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرّياض، ط١، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- معاني القرآن، الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (٢١٥هـ)، تح: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.
- معاني القرآن، الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧هـ)، ج١، تح: أحمد يوسف نجاتي، محمّد علي النّجار، ط٣، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م، ج٢، تح: محمّد علي النّجار، ج٣، تح: د. عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، ط٣، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م، دار الكتب والوثائق القوميّة، القاهرة.
- معاني القرآن وإعرابه، الزّجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري (٣١١هـ)، تح: د. عبد الجليل عبدة شلبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.
- المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربيّة، مصر، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف (٧٦١هـ)، تح: د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مؤسسة الصادق، طهران، ط١.
- مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، الكرمانلي، محمد بن أبي المحاسن (٥٦٣هـ)، تح: د.عبد الكريم مصطفى مدلج، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
- المقتضب، المبرد، محمد بن يزيد (٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- الموضح في تعليل وجوه القراءات السبع، المهدي، أبو العباس أحمد بن عمار (٤٤٠هـ)، دراسة وتحقيق: سالم قدوري حمد، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- نحو القراء الكوفيين، خديجة أحمد مفتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م.
- نظرية المعنى في الدراسات النحوية، د.كريم حسين ناصح، دار صفاء، عمان- الأردن، ط١، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت).